

مصحف في سنة ١١٠٠ هـ  
مصحف في سنة ١١٠٠ هـ  
مصحف في سنة ١١٠٠ هـ

او على كذا ومن احدثها فيقول ان سبقني فلن علي ان او سبقك فلا شيء عليك فان شرط  
ان من سبق منها فله على الاخر كما لم يصح الاجمال فسه كقولهم سبعا فان سبقها الاخر بالبيان  
وان سبقها او جازما فلا شيء لاحد وان جامع احدثها فالهنا لنفسه ومال المتأخر  
للحمل ولذي معه وقيل الحمل فقط وان جازما احدثها الحمل ثم الاخر فالهنا لا وك  
في الاصح فان تسابق ثلثة فصاعدا وشرط للثاني مثل الاول فسد وانه يجوز في الصحيح وسبق  
ابن يتيق وخيل يعني وقيل بالقوليم فيها ويشترط المناضلة بيان ان الرمي مبادر وهي  
ان يبدرا احدثها باصا به العود المشروط ومحاطة وهي ان تقابل اصابتها ويخرج المشترك  
فمن لم يبدر كذا ففاضل وبيان عدد نوب الرمي وبيان عدد الاصا به ومساواة الرمي  
وقدر الغرض طول او عرضا الا ان يعقد بموضع فيه غرض معلوم فيحمل المطلق عليه وليتينا  
صفة الرمي من فرع وهو اصابة الشئ بالحدث او خرق وهو ان يتقيه ولا يثبت  
او ضيق وهو ان يثبت فيه او مرفق وهو ان ينفذ فان اطلقا اقتضى الخرق ويجوز  
عوض المناضلة من حيث يجوز عوض المسابقة وبشرطه ولا يشترط تغيير فوس  
وسهم فان عين لغا جاز ابدالها بمثله فان شرط منع ابداله فسد للعقد والظاهر اشتراط  
بيان الهادي بالرمي ولو حضر جمع المناضلة فان تصب زعيما مختارا ان اصحابا جاز  
ولا يجوز شرط تعيينهما بقرعة فان اختار غير باطنه راميا فبان خلافه بطل العقد  
فيه وسقط من الحزب الاخر واحد وفي بطلان الباقي قول القريظ الصفقة فان صحنا  
فله جميعا الحيان فان اجاز او تنازعوا فبين بسقط بدله فسخ العقد واذا اضل حزب  
فسم المال بحسب الاصابة وقيل بالسوية ويشترط في الاصابة المشروطة ان تحصل  
بالنصل فلو تلف وتروا فوس او عرض شئ انفرد به السهم واصا به حسب له  
والا فلا بحسب عليه ولو نقلت ربح الغرض فاصاب موضعه حسب والا فلا بحسب عليه  
ولو شرط خسق فنقب وثبت فيه ثم سقط او لقي صلاية فسقط حسب لجه  
**كتاب الامان** لا تتعدى اذات الله تعالى او صفة له كقوله والله ورب العالمين والحي  
الذي لا يموت ومن نفسي بيده وكل اسم مختص به سبحانه وتعالى ولا يقبل قوله لمارد به  
اليمن وما انفردت له سبحانه وتعالى اطلاق كالرحيم والخالق والمزني والرب  
تتعدى به اليمن الا ان يريد تغييرها واستعمل فيه وفي غيره سواك الشئ والمجرد  
والعالم

والعالم والمحي ليس يمين الابنية والصفة كوعظمة الله وعزته وكبريائه وكلامه وعلمه  
ومشيتته يمين الا ان ينوي بالعلم المعلوم والقدر المقدور ولو قال بحق الله فيمين الا ان ينوي  
العبادات ومراد القسم بانه واثم وكما لله والله وتالله وتختص الله بالله ولو قال الله  
ورفع او نصب او جاز او سلن فليس يمين الابنية ولو قال اقسمت او اقسعت او اخلقت او اخلقت  
بالله او فعلت فيمين ان نواها او اطلق وان قال قدمت خيرا ما صنيبا او مستقبلا فصدق بالظن  
وكذا ظاهر اعلى المذهب ولو قال غير اقسمت عليك بالله واسالك بالله لتفعلن او اراي يمين  
نفسه فيمين والا فلا ولو قال ان فعلت كذا فانا لله يودي او برئ من الاسلام فليس  
بيمين ومن سبقك سانه الى لفظها بالا قصد ما تتعقد وتفعل على ما مضى ومستقبل وهي  
مكروهة الا في طاعة فان حلف على ترك واجب او فعل امر عصى ولازم الحث وكفاة به  
او ترك مندوب او فعل مكروه يسر حنثه وعليه كفارة وترك مباح او فعله الا لا فضل  
ترك الحث وقيل الحث وله تقدم كفارة بغير صورة على حث جائز وقيل حرام قلت  
هذا اصح والله اعلم وكفاة ظاهرا على العود وقتل على الموت ومنذ ومالي **فصل** يتغير  
في كفارة اليمين بين عتق كالمظهار واطعام عشرة مسكين كل مسكين متحجب من غالب  
قوت بلده او كسوة بغير ما يسمى كسوة كقميص او عمامة او ازار او اخف وقفازين ونظيرة  
ولا يشترط صلاحية المدفوع اليه فيجوز سراويل صغيرة كبيرة لا يصلح له وقطر وكان  
وحرير المرأة ورجل ولبس كتر ذهب قوته فان عجز عن الثلاثة لزمه صوم ثلاثة ايام  
ولا يجب تتابعها في الاظهر وان غاب ماله انتظره ولم يصم ولا يكره عبد ماله الا اذا ملكه  
سيده طعاما او كسوة وقتلنا عليك بل يكره بصوم فان ضرة وكان حلف وحنث باذن  
سيده صام الا اذا وجد بلا اذن لريه الا باذن وان اذن في احدثها فلا يصح اعتبار  
الحلف ومن بعضه حر وله مال يكره بطعام او كسوة لا عتق **فصل** حلف ان لا يسكنها  
او يقيم فيها فليخرج في الحال فان ملكه بلا عذر حنث وان بعث متاعا حوان اشتغل  
باسباب الفروج كجمع متاع واخراج اهل وليس ثوب لم حنث ولو حلف اليمين بالله  
فخرج احداهما في الحال لم يحنث وكذا لو بنى بينهما جدارا وكل جانب مدخل في الاصح والحلف  
لا يدخلها وهو فيها او لا يخرج وهو خارج فلاحث بهذا ولا يتزوج او لا يتطهر او لا يسكن  
او لا يكتب او لا يقوم او لا يقعد فاستدام هذه الاحوال حنث قلت تحينته